د. قحطان السيوفي

فجوة التفاوت الاقتصادي العالمي وتداعياته

بعد مرور أربعة أعوام على التداعيات التي سببتها جائحة كورونا والصراعات الجيوسياسية والتضخم وتشديد السياسات النقدية، يبدو أن النمو الاقتصادي العالمي جاء في مستويات أقل مما كانت عليه قبل ٢٠٢٠، بل إن الآفاق المستقبلية للاقتصادات النامية في العالم تعد أكثر إثارة للقلق، حيث تواجه مستويات قاسية من خدمة الديون، وتضييق فرص التجارة، إلى جانب الظواهر المناخية الحادة.

في عام ٢٠٢٤ يظل واحد من كل أربعة اقتصادات نامية أكثر فقراً مما كان عليه قبيل تفشي الجائحة عام ٢٠١٩، وتبلغ هذه النسبة الضعف بالنسبة للبلدان التي تعاني أوضاعاً هشة ومتأثرة بالصراعات، علاوة على ذلك، اتسعت فجوة الدخل بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة في نحو نصف الثمانينات خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وهي أعلى نسبة منذ تسعينيات القرن الماضي.

كثير من الناس يشعرون بالقلق بل بالغضب، ونحن نشهد الآن هذه الظاهرة في المجتمع وفي السياسة، ما يثير شبح «عصر الغضب» والمزيد من الاستقطاب وعدم الاستقرار.

شهد العالم في العقود الأخيرة اتساع فجوة التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها، إذ إن نحو ثلاثة أرباع ثروة العالم اليوم يملكها عشر السكان فقط.

بالمقابل يواجه أكثر من ٧٨٠ مليون شخص في العالم التفاوت الاقتصادي أو «اللامساواة الدولية» وهي انعدام المساواة بين دول العالم، والتفاوت الاقتصادي الشاسع بين الدول الغنية والفقيرة، ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الدول ذات التنمية البشرية العالية والمتوسطة والمنخفضة، حسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، على النحو التالي: ٢٤٨٠٦ و٤٢٦٩ و١١٨٤ دولاراً، على مقياس تعادل القوة الشرائية.

في دراسة أجراها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية- تقرير جامعة الأمم المتحدة، تبين أن ١ بالمئة من الأثرياء يمتلكون ٤٠ بالمئة من الأصول العالمية، وأن هذه الفئة تمثل ١٠ بالمئة من إجمالي ٨٥ بالمئة من المجموع العالمي، أي ما يمتلكه نصف البالغين في العالم.

يتألف المكون الرئيسي لعدم المساواة في الدخل العالمي «معامل جيني» من مجموعتين من الدول حسب عضو المجلس الوطني الاقتصادي في بليزيا البورفسور داني كوا، والمجموعة الأولى تضم ١٣ بالمئة من سكان العالم وتتلقى ٤٥ بالمئة من الدخل، تعادل القوة الشرائية، في العالم، هذه المجموعة تضم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا، وتضم ٥٠٠ مليون شخص على مستوى الدخل السنوي أكثر من ١١٥٠٠ دولار.

المجموعة الثانية تضم ٤٢ بالمئة من سكان العالم وتتلقى ٩ بالمئة فقط من الدخل العالمي، وهذه المجموعة تضم الهند وأندونيسيا والصين، وتتألف من ٢١٠٠ مليون نسمة مع مستوى الدخل أقل من ١٠٠٠ دولار.

إن الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية متعلق بالتقارب، ويمكن تعريف التقارب بأنه «اتجاه الدول الأكثر فقراً إلى النمو بشكل أسرع من الدول الغنية».

من جانب آخر من الممكن أن يكون هناك بعض أوجه التفاوت الاقتصادي عند مقارنة الدول الغنية والبلدان النامية والفقيرة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالنفاوت في الدخل، ووفقاً لبعض التقديرات من البنك الدولي، فإن إجمالي الدخل لـ٢٥ مليون شخص من أغنى الأميركيين يساوي مجموع الدخل لما يقارب مليارَي نسمة.

وفيما يتعلق بالنفاوت في الثروة، وقد حدد الباحثون الثروة بقيمة الأصول المالية والمادية مطروحاً منها الديون، وحسب تقرير العام ٢٠١٦ توصل الباحثون إلى أن الأثرياء تسيطر على الثلث الأخير من توزيع الثروة العالمية، ثم الصين بزيادة أكثر قليلاً من الثلث، حتى نصل إلى القمة أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا ذات الدخل المرتفع مع احتكار العشر الأعلى، أي ١٠ بالمئة من أثرياء العالم لديهم إجمالي ٨٥ بالمئة من ثروات سكان العالم، وهم ٢٥ أضعاف المعدل مقارنة بالمجموعة الفقيرة التي لا تملك سوى ١ بالمئة من الثروة العالمية، وهكذا فإن ١ بالمئة من أغنى الأثرياء يمتلكون مثل ما يمتلكه ٥٠ بالمئة من الفقراء.

قال أستاذ الاقتصاد في جامعة ويسترن اونتاريو، جيمس ديفيز، وهو أحد مؤلفي التقرير: إن «عدم المساواة في الدخل، ظلت ترتفع في السنوات ٢٠-٢٥ الماضية، وتعتقد صحة عدم وجود المساواة في توزيع الثروة»، وقال: «هناك مجموعة من المشاكل في البلدان النامية التي تجعل من الصعب على الناس بناء الأصول، لكون الحياة غير مستقرة للغاية»، ووفقاً لبعض التقديرات، على سبيل المثال: «أقل من ٥٠ مليون شخص من الأغنياء يحصلون على قدر ٢,٧ مليار شخص من الفقراء».

إن ١ بالمئة من سكان العالم يملكون ٤٠ بالمئة من الأصول العالمية، وأغنى ١٠ بالمئة يمتلكون ٨٥ بالمئة من الأصول العالمية، و٥٠ بالمئة من سكان العالم يمتلكون أقل من ١ بالمئة من الأصول العالمية.

حجم كامل الأصول العالمية ١٢٥ تريليون دولار، أكثر من ٨٠ بالمئة من سكان العالم يعيشون على أقل من ١٠ دولار في اليوم، وأكثر من ٥٠ بالمئة من سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وأكثر من ٢٠ بالمئة من سكان العالم يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

يمتلك أثرياء العالم الذين لا يتعدون نسبة ١ بالمئة من إجمالي السكان، أكثر بكثير مما يمتلكه الـ٩ بالمئة الباقون، وهذا ما يبرهن على صحة اعلان منظمة أوكسفام بشأن اتساع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وخروجها عن السيطرة.

ونعد هذه الفجوة ظاهرة غير عادلة ولا تمت للإنسانية بشيء، وتداعياتها تؤثر سلباً على كل فرد داخل المجتمع وتضر بالسياسية وتعوق النمو الاقتصادي وتخنق الحراك الاجتماعي، وتشجع على انتشار الجريمة والعنف بين الأفراد، وذلك فضلاً عن تأثيرها المعنوي إذ إنها تهدد سلامة الديمقراطية حيث يسيطر الأغنياء على السلطتين السياسية والاقتصادية، وهكذا فإن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء يعرقل كل محاولات القضاء على الفقر في العالم أجمع.

ووفقاً للخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، يجب أن تستفيد الفئات الأكثر فقراً في المجتمع من النمو الاقتصادي بنقطتين أعلى من بقية السكان، وذلك من أجل القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

وجد الباحثون أن زيادة دخول الفئات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ووفقاً للخبير الاقتصادي بجامعة كامبردج ها جون تشانغ، ينبغي على المنظمات الدولية والحكومات أن تهتم بالفوارق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء، وأن تتابع الثروات وعمليات نقل المداخيل بين فطبي هذه الفجوة.

باستطاعة الحكومات أن تقرب بين حافتي هذه الفجوة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها إعادة توزيع الثروات كنظام الضرائب التصاعدية التي تسمح بإعادة توزيع المداخيل بطريقة عادلة وتزيد الاستثمارات في قطاع المرافق العامة وبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة ذات النوعية الجيدة والمجانية وعلى الحكومات أن تدرك أنها، أولا وقبل كل شيء، تعمل في خدمة مواطنيها وليس في خدمة مصالحها الخاصة، كما يجب أن تلتزم الحكومات بمنع المصالح التجارية من إضعاف حقوق الإنسان، حتى تستطيع معالجة آفة التفاوت الاقتصادي الشديد.

ختاماً، تمثل الفجوة الاقتصادية العالمية الكبيرة بين الأغنياء والفقراء عائقاً أمام النمو الاقتصادي المستقبلي، لأنها تحد من الاستثمارات المنتجة وتحد من القدرة الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد وتُضعف عمل المؤسسات اللازم للحد من تداعيات فجوة التفاوت الاقتصادي العالمي ولإقامة مجتمعات عادلة.

وزير وسفير سوري سابق

أكد الدعم الشامل لفلسطين وأولوية الصين وروسيا وسياسة حسن الجوار

«الأمن القومي» الإيرانية توافق على عباس عراقجي وزيراً للخارجية

وزير الخارجية الإيراني الجديد عباس عراقجي (عن الانترنت)

وافقت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني على اختصاصات وخطط وأداء وزير الخارجية المقترح، عباس عراقجي كما أيدت تولي إسماعيل خطيب منصب وزير الأمن، وذلك خلال اليوم الثاني من اجتماعات البرلمان لدراسة أهلية الوزراء المقترحين في تشكيلة الرئيس مسعود بزشكيان.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، أن مجلس الشورى استعرض في الجلسة العامة التي عقدت أمس الأحد، أهلية عباس عراقجي، وزير الخارجية الذي اقترحته الحكومة الرابعة عشرة، وقالت إن الدبلوماسية الشاملة والنشيطة والفعالة ذات النهج المتوازن والوظيفي والتنسيق المبدائي والدبلوماسي الكامل وتعزيز الحكومات والجماعات المتحالفة مع إيران هو أحد أهم أسباب موافقة لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان على الخطط التي اقترحها عراقجي وزير الخارجية المقترح.

إضافة إلى ذلك، فإن التنسيق المبدائي والدبلوماسي الكامل، والدعم الشامل لمحور المقاومة، والتقاعل «الكريم والوظيفي والموجه نحو الفرص» مع أوروبا والرفع المشرف للعقوبات بمفاوضات هادفة وغير قابلة للتآكل، هو أحد محاور خطة عراقجي لإدارة جهاز السياسة الخارجية، والتي أقرتها لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان.

وأكد عراقجي خلال كلمة له في البرلمان وفق «مهر» أن الدعم الشامل لفلسطين ومحور المقاومة وحسن الجوار مع الجيران ورفض كل أنواع الهيمنة والسيطرة هي أساس معايير السياسة الخارجية الإيرانية، وشدد على أن عدم الخشية من قوى الهيمنة والدعم الكامل لمحور المقاومة وفلسطين أساس معايير السياسة الخارجية الإيرانية.

وأضاف عراقجي: إن الاستقلال والثقة بالنفس ومساعدة المظلومين وحسن الجوار مع الجيران ورفض الهيمنة والتسلط وعدم الخشية من القوى المسلطة والدعم الشامل لمحور المقاومة وفلسطين هي أساس السياسة الخارجية الإيرانية ورمز ثورتنا وقوتنا ومكانتنا.

بدوره نقل موقع «الميادين نت» عن عراقجي قوله: إن الصين وروسيا والقوى جديدة الظهور في أفريقيا وأميركا اللاتينية وشرق آسيا هم أولويتنا في العلاقات الخارجية، وسنواصل بقوة سياسة حسن الجوار، ويجب أن تكون سياستنا الخارجية نشطة ومؤثرة في مواجهة الأحداث الإقليمية والعالمية.

وعراقجي من مواليد عام ١٩٦٢، حاصل على درجة الدكتوراه في الفكر السياسي، والتحق بوزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٨٨ كخبير دولي، وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، شغل منصب المدير بالأعمال للعلاقة الإيرانية الدائمة لدى منظمة التعاون الإسلامي، وشغل منصب كبير المفاوضين في المحادثات النووية بين طهران والقوى العالمية (محادثات مجموعة ١+٥) من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢١.

سبق أن شغل منصب سفير إيران لدى تركيا واليابان، وعمل سفيراً في فنلندا وإستونيا خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣، وبعد ذلك شغل منصب نائب وزير الخارجية لشؤون آسيا والمحيط الهادي لمدة عامين قبل أن يصبح المتحدث باسم الوزارة في عام ٢٠١٣ لفترة قصيرة، وفي عهد وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، شغل منصب نائب الوزير للشؤون القانونية والدولية، ونائب الوزير للشؤون السياسية.

في السياق، قال المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان إبراهيم رضائي: إن لجنة الأمن القومي بالبرلمان، وبعد الاطلاع على البرامج والسجلات والاستماع إلى إجابات وزير الأمن المقترح، وجدت أن إسماعيل خطيب مؤهل لتولي منصب وزير الأمن.

في سياق منفصل، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «ناصر كنعاني» بأن العار الذي خلفته الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطيا محمد مصدق في ١٩ آب عام ١٩٥٣، والدعم العسكري والأمني والسياسي للاستبداد سيبقى مخلدا على جبين النظامين الأميركي والبريطاني.

وبمناسبة ذكرى الانقلاب على الحكومة الوطنية لرئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطياً محمد مصدق في ١٩ آب من عام ١٩٥٣، كتب كنعاني على صفحته الشخصية عبر شبكات التواصل الاجتماعي: إن «العبودية والاستعمار والانقلابات والتدخلات العسكرية في البلدان الأخرى ليست سوى جزء من التاريخ المظلم والمخزي للنخلات الأميركية والبريطانية في العالم».

في الغضون، بدأت أمس الأحد، الجلسة الأولى لمتابعة قضية الانقلاب على رئيس الوزراء محمد مصدق في الفرع ٥٥ من محكمة العلاقات الدولية بمحافظة طهران، بدعوى قضائية رفعها أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن إيراني ضد مرتكبي ومخططي انقلاب آب ١٩٥٣، بما في ذلك إدارة الولايات المتحدة، ووزارة خارجيتها، والبنتاغون المركزي لمهامّ الدولة ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووزارة الخزانة الأميركية ومجلس النواب الأميركي ونظام الاحتياطي الفيدرالي.

وكالات

حذر كييف من مواصلة التصعيد مع موسكو وحشد قواتها على الحدود

لوكاشينكو: مستعدون للهجوم على أوكرانيا إن لزم الأمر

الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو (عن الانترنت)

حذر الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، كييف، من أنها إن لم تجلس إلى طاولة المفاوضات مع موسكو، فإن انتهاء التصعيد مع روسيا سينتهي بتدمير أوكرانيا، وأكد، من جانب آخر، استعداد بلاده للهجوم على أوكرانيا إن لزم الأمر، مشيراً إلى أن كييف تحشد قواتها على الحدود مع بيلاروس.

وقال مقابلة مع قناة «روسيا ١»، أمس الأحد، اعتبر الرئيس البيلاروسي أنه في حال عدم جلوس موسكو وكييف إلى طاولة المفاوضات، سيكون هناك تصعيد ينتهي بتدمير أوكرانيا، موضحاً أن المفاوضات يجب أن تبدأ من حيث انتهت في إسطنبول.

وقال لوكاشينكو: «نحتاج للجلوس إلى طاولة المفاوضات ومناقشة القضايا، لكن إذا حدث مثلما حدث في كورسك فسيكون تصعيداً ينتهي بتدمير أوكرانيا»، وأضاف: «دعونا نجلس إلى طاولة المفاوضات وننهي هذا الشجار.. نحن بحاجة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والسؤال هو من أين نبدأ، والشيء الصحيح الذي يجب فعله هو البدء من حيث انتهينا في إسطنبول».

وفي سياق آخر، شدد الرئيس البيلاروسي على أن منظومات صواريخ «إسكندر» البيلاروسية مستعدة وقادرة على توجيه ضربات بصواريخ حاملة لرؤوس نووية.

وقال لوكاشينكو: «هذه المنصات جاهزة اليوم لتوجيه ضربات بأسلحة نووية تكتيكية، هذه المنصات جاهزة لاستخدام صواريخ مزودة برؤوس نووية».

وأكد لوكاشينكو، استعداد بلاده للهجوم على أوكرانيا إذا لزم الأمر، وأشار إلى أن كييف تحشد قواتها على الحدود مع بيلاروس، وقال الرئيس البيلاروسي: إن التصعيد الذي تحاول أوكرانيا القيام به في مقاطعة كورسك الروسية هو محاولة لإجبار روسيا على استخدام الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وأضاف: «بيلاروس وروسيا على علم بأن الغرب قد يرسل وحداته العسكرية إلى أوكرانيا»، ولفت إلى أن أوكرانيا تشرت ١٢٠ ألف جندي على حدود بلاده، وأن المنطقة الحدودية «ملغمة بشكل لم يسبق له مثيل»، مؤكداً في الوقت ذاته أن بيلاروس نشرت أيضاً قوات على طول حدودها بالكامل، ويمكن تحويل الخطط الدفاعية إلى خطط هجومية إذا لزم الأمر.

وفي العاشر من تشرين الأول الماضي، قال لوكاشينكو: إن فتح كييف جبهة ضد بيلاروس يعتبر أمراً جنونياً من وجهة نظر عسكرية، لكن العملية بدأت، والغرب يدفع أوكرانيا نحو ذلك، وأشار إلى أن حلف شمال الأطلسي «ناتو» وعدداً من الدول الأوروبية تدرس خيارات لعدوان محتمل على بيلاروس.

وكالات

القوات الروسية حررت بلدة دونيتسك وقضت على عسكريين أوكران في كورسك

موسكو: لم نجر ولا نجري أي مفاوضات مع نظام كييف في الدوحة

نفت موسكو أمس الأحد إجراء أي مفاوضات «مباشرة أو غير مباشرة» مع كييف في العاصمة القطرية الدوحة، على حين أعلنت وزارة الدفاع الروسية تحرير بلدة سفيردونوفكا بجمهورية دونيتسك الشعبية والقضاء على أكثر من ١٦٠٠ عسكري أوكراني.

وسبق أن قالت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية: إن «الهجوم الأوكراني على كورسك عطل مفاوضات السرية في الدوحة بين روسيا وكييف لمنع قصف الطرفين مواقع الطاقة»، لتردّ متحدثة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بالقول: «لم يعطل أحد شيئاً، لأنه لا يوجد ما يمكن تعطيله، لم نجر ولا نجري أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع نظام كييف حول أمن المواقع المدنية والبنية التحتية الحيوية».

وحسب موقع «روسيا اليوم»، أضافت زاخاروفا: «إن تهديد محطتي زابوروجيه وكورسك النوويتين لا ينبع إلا من أوكرانيا والولايات المتحدة وداعميهما»، وشددت على أن «القوات الروسية لا توجه أي ضربات للمواقع المدنية في أوكرانيا، بل تعمل ما بوسعها لحماية هذه المواقع من ضربات الجيش الأوكراني الذي يستخدم الأسلحة الغربية، وتجنيب العالم كارثة مفتعلة».

وقالت صحيفة «واشنطن بوست»، مؤخراً، إن هجوم القوات الأوكرانية على مقاطعة كورسك عطل مفاوضات بين روسيا وأوكرانيا تم التحضير لها في الدوحة، وأضافت: إن «أوكرانيا وروسيا كانتا بصدد إرسال مفاوضين إلى الدوحة هذا الشهر لبحث اتفاق يمنع الجانبين من قصف البنية التحتية للطاقة».

في الغضون، أعلنت وزارة الدفاع الروسية تحرير بلدة سفيردونوفكا في جمهورية دونيتسك الشعبية، وقالت أمس الأحد: إن قواتها العسكرية حيدت أكثر من ١٦٣٠ عسكرياً أوكرانياً خلال الساعات الـ٢٤ الماضية في نطاق العملية العسكرية الخاصة.

وحسب وكالة «سبوتنيك»، ذكرت الوزارة في تقريرها اليومي حول سير العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا أن مجموعة من وحدات قوات «الشمال» قضت على تشكيلات أوكرانية، حيث بلغت الخسائر نحو ٩٠ عسكرياً أوكرانياً، مضيفة: إن مجموعة قوات «الغرب» حسنت من تموضع قواتها، وقضت على التشكيلات الأوكرانية وصدت هجومين مضادين، وبلغت خسائر الجيش الأوكراني نحو ٤٤٠ عسكرياً أوكرانياً.

وتابع تقرير وزارة الدفاع الروسية إن مجموعة قوات «الجنوب» حسنت من تموضع قواتها الروسية، وصدت هجوماً مضاداً، وقضت على نحو ٤٢٠ عسكرياً أوكرانياً، مضيفة: إن مجموعة قوات «المركز» حررت بلدة سفيردونوفكا في جمهورية دونيتسك الشعبية، وقضت على تشكيلات للقوات الأوكرانية، وصدت هجومين مضادين، وبلغت الخسائر على نحو ٥٠٠ عسكري أوكراني.

وأشار التقرير إلى أن مجموعة قوات «الشرق» حسنت من تموضع القوات الروسية على هذه الجبهة، وتم القضاء على تشكيلات للقوات الأوكرانية، حيث بلغت نحو ١٠٠ عسكري أوكراني، كما نجحت مجموعة قوات «دنيبر» بالقضاء على تشكيلات للقوات الأوكرانية، وبلغت خسائر القوات الأوكرانية نحو ٨٠ عسكرياً أوكرانياً.

وفي سياق متصل، أفادت عمليات الطيران العملياتي التكتيكي وقوات الصواريخ والمدفعية بتدمير ورشة لإنتاج مدافع الدبابات وراجمة صواريخ «إم ٢٧٠ مارس» وراجمة صواريخ «هيمارس»، وقصفت تجمعات للقوات الأوكرانية في ١٦٣ نقطة، كما عملت قوات الدفاع الجوي على إسقاط قنبلة جوية موجهة «هامر»، و٧ قذائف لراجمات «هيمارس»، و٧٧ طائرة مسيرة أوكرانية بينها ١١ أسقطت خارج منطقة العملية العسكرية الخاصة.

على خط موازٍ، أعلن مصدر عسكري روسي القضاء على ١٦ جندياً أوكرانياً في مقاطعة كورسك جنوب غرب روسيا، وأفاد المصدر بأن الجنود الأوكرانيين القتلى تابعون لكتيبة الاقتحام ٢٢٥ في اللواء ١١٥ المؤيل، وتم القضاء عليهم في غابات قرية كريميانوبه الحدودية بمقاطعة كورسك.

كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الدفاعات الجوية أسقطت الليلة قبل الماضية خمس طائرات مسيرة أوكرانية فوق مقاطعات بيلغورود وكورسك وروستوف جنوب غرب روسيا.

في الأثناء، اعتبرت وزارة الخارجية في كوريا الديمقراطية أن الهجوم الأوكراني على مقاطعة كورسك الحدودية الروسية عدوان وعمل إرهابي تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة وأتباعها الغربيين، وجاء في بيان صدر عن الوزارة حسب وكالة «نوفوستي»: «شنت أوكرانيا عدواناً مسلحاً على الأراضي الروسية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والغرب في عمل عدواني لا يغتفر، تقف وراءه الولايات المتحدة وأتباعها»، وأشار البيان إلى تدمير الجيش الروسي الكثير من الأسلحة الغربية في كورسك، وهذا ما يحمّل واشنطن وأتباعها المسؤولية الكاملة عن الوضع الحالي الذي «قد يغرق أوروبا في حرب واسعة النطاق».

وكالات

استقالة مهندس بسلاح الجو الأميركي لتواطؤ إدارة بايدن في إبادة الفلسطينيين

كشف موقع «إن إنترسبت» الأميركي عن استقالة مهندس في سلاح الجو الأميركي، احتجاجاً على تواطؤ الرئيس الأميركي جو بايدن ووزارة الدفاع مع الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

وقال الموقع: إن المهندس رايلي ليفرمور التحق بالقوات الجوية قبل ١٦ عاماً، وأخذته مسيرته اللاحقة كمهندس اختبار طيران إلى إسرائيل، حيث أمضى عامين في إجراء أبحاث توجيه الصواريخ، لكنه بعد وقت قصير من السابع من تشرين الأول قرّر أنه «لا يستطيع الاستمرار بعد الآن».

ونقل الموقع عن ليفرمور قوله: إنه «فزع تماماً» من الطريقة التي تواطأ بها بايدن ووزارة الدفاع في الإبادة الجماعية، ليكشف أنه بدأ منذ أواخر تشرين الأول مسار الانفصال عن القوات الجوية، حيث أصبح هذا المسار الآن في خطواته الأخيرة، مؤكداً أنه بمجرد خروجه رسمياً من الجيش، لن يعمل مرة أخرى أبداً في «المجمع الصناعي العسكري».

وتأتي استقالة ليفرمور استكمالاً لسلسلة طويلة من الاستقالات داخل إدارة بايدن والجيش الأميركي، احتجاجاً على الدور الأميركي في الإبادة الجماعية، وقد أخذ هذا الاحتجاج أكثر أشكاله حدةً في إقدام الطيار الأميركي آرون بوشنيل البالغ من العمر ٢٥ عاماً، على إحراق نفسه أمام سفارة كيان الاحتلال في واشنطن في شباط الماضي.

وتقدمت الموظفة في وزارة الداخلية الأميركية مريم حسنين باستقالتها من منصبها مطلع تموز الماضي، احتجاجاً على سياسة إدارة بايدن تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وقبلها استقالت المتحدثة بالعربية باسم وزارة الخارجية الأميركية هالة غريط، اعتراضاً على سياسة واشنطن تجاه الحرب على قطاع غزة، في نيسان الماضي.

وقبل ذلك بشهر تقريباً أعلنت أنيل شيلين من مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية استقالتها، كما استقال المسؤول في وزارة الخارجية جوش بول في تشرين الأول الماضي، واستقال أيضاً طارق حبش المسؤول الكبير في وزارة التعليم الأميركية وهو أميركي من أصل فلسطيني، من منصبه في كانون الثاني.

وكالات

وزير خارجية الاحتلال هدد النرويج: من يعمل صدنا نعمل ضده

متظاهرون ضد سياسة نتنياهو: إذا لم يستقل فسنحرص على أن يقتل

تظاهرات كبيرة في تل أبيب وحيفا وكرميئيل من أجل مطالبة حكومة الاحتلال بإبرام صفقة تبادل مع المقاومة في قطاع غزة (عن الانترنت)

هدد وزير الخارجية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بالتحرك ضد من يعارض إسرائيل وسياساتها، رداً على اعتراف النرويج بالدولة الفلسطينية، وفي تعليقه على ما تبع القرار النرويجي من إلغاء الاحتلال اعتماد ثمانية دبلوماسيين نرويجيين، متهماً إياهم بأنهم «تعاملوا مع السلطة الفلسطينية»، وجاء ذلك مع تزايد السخط الإسرائيلي تجاه سياسة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لجهة إخفاقه في تحقيق أهداف الحرب والإفراج عن الأسرى لدى المقاومة الفلسطينية في غزة.

وكتب كاتس، عبر منصة «إكس»، إن النرويج أعلنت إغلاق مكتبها لدى السلطة الفلسطينية، في أعقاب قرار إلغاء الوضع الدبلوماسي للمئاتين من موظفيها العاملين لدى السلطة الفلسطينية، قائلاً إن ذلك تمّ «بسبب اعتراف النرويج بدولة فلسطينية تحت قيادة حماس»، وأضاف إن ذلك يأتي أيضاً بسبب دعم النرويج «إصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ومسؤولين إسرائيليين»، وتوجّه كاتس في تغريدته بالتهديد، مصرحاً بأنه «من يعمل ضدنا فسنعمل ضده».

وسبق أن ادعت وزارة خارجية الاحتلال بأن إلغاء اعتماد الدبلوماسيين النرويجيين يأتي رداً على «سلسلة من الخطوات الأحادية الجانب، والمغايرة لإرسائيل، التي اتخذتها حكومة النرويج، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطينية، والتصريحات الشديدة اللهجة، التي أدلى بها كبار المسؤولين النرويجيين ضدنا».

في المقابل، أكد وزير خارجية النرويج، إسبن بارث آيدا، أول من أمس السبت، أن القرار الإسرائيلي «عمل متّطرف، وستكون له عواقب»، مضيفاً: إن «هذا العمل المتطرف يؤثر بصورة أساسية في قدرات بلادنا على مساعدة الفلسطينيين».

وتشهد معسكرات بين إسرائيل والنرويج تراجعاً كبيراً، إثر حرب الاحتلال على قطاع غزة، كانت أبرز أشكاله، اعتراف النرويج بالدولة الفلسطينية، في ٢٨ أيار الماضي، وبدأ هذا التراجع عقب موافقة أوسلو في ١٩ شباط ٢٠٢٤، على المساعدة، في تحويل أموال الضرائب المجمدة المخصصة للسلطة الفلسطينية، والتي جمعها الاحتلال، وأوقف تحويلها بعد بدء حربه على غزة في السابع من تشرين الأول.

من جهته، قرر الاحتلال، في ٨ آب، إلغاء الاتفاق وإيداع المستحقات في حساب السلطة الفلسطينية لدى النرويج، على حين أكدت وسائل إعلام إسرائيلية أن القرار «اتخذه المجلس الوزاري المصغر «الكابينت»، مؤخراً، لكنه يفي سريعاً».

يذكر، أن كلاً من النرويج وإسبانيا وأيرلندا أعلنت اعترافها رسمياً بالدولة الفلسطينية، في ٢٨ أيار الماضي، تبعتها في الرابع من حزيران سلوفينيا، حيث ارتفع عدد الدول المعترفة بها إلى ١٤٨ من أصل ١٩٣ دولة عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في غضون ذلك نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن متظاهرين مطالبين بإتمام صفقة تبادل الأسرى مع المقاومة في غزة تهديدهم أنه في حال لم يستقل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو فسيحرصون على أن يُقتل.

وخرجت عائلات الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة في تظاهرة، في «تل أبيب»، مساء أول من أمس السبت، من أجل مطالبة الحكومة بإبرام صفقة تبادل مع المقاومة في قطاع غزة، مؤكدة أن الشروط التي وضعها نتنياهو تعوق التوصل إلى اتفاق.

ودعا ذوو البيان الذي تلته عائلات الأسرى الإسرائيليين قبالة وزارة دفاع الاحتلال في «تل أبيب» إلى مواجهة نتنياهو إذا ما عرقل الصفقة، وأكد البيان أن إسرائيل موجودة على مفترق طرق مصيري: صفقة أو تصعيد، وبالتزامن مع احتجاجات «تل أبيب» خرجت تظاهرات في الشمال أيضاً، في حيفا وكرميئيل، حيث طالب المتظاهرون أيضاً بعقد صفقة تبادل أسرى.

وقبل أيام، اتهمت هيئة باسم عائلات الأسرى وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، «بإحباط صفقة التبادل، مرةً تلو الأخرى»، مؤكدةً أن سياسات التخلي عن الأسرى، التي بدأت منذ اندلاع الحرب في الـ٧ من تشرين الأول الماضي، «لم تتوقف حتى الآن»، يُذكر أن رئيس حزب «معسكر الدولة» الإسرائيلي، بيني غانتس، حذّر قبل يومين من أن الأسرى لدى المقاومة في قطاع غزة «لا يملكون مزيداً من الوقت».

وكان رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية أعدوا لنتنياهو أن «الوقت الملائم للتوصل إلى اتفاق ينفّذ، عبر وثيقة مكتوبة أعطوه إياها، خلال اجتماع عقد الخميس، من أجل البحث في تحضير مواجهة الهجمات المرتقبة على إسرائيل، وحذّر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون من أن التأخير والإصرار على مواقف معينة في المفاوضات «يمكن أن يكون ثمنها إزهاق أرواح الأسرى».

من جانب آخر ورغم التكتم المتعمد بشأن الخسائر، اعترف الإعلام الإسرائيلي بأضرار لحقت بخطوط التوتر العالي التي تزود بعض مفترق طرق مصيري: وحذّر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون من أن التأخير والإصرار على مواقف معينة في المفاوضات «يمكن أن يكون ثمنها إزهاق أرواح الأسرى».

من جانب آخر ورغم التكتم المتعمد بشأن الخسائر، اعترف الإعلام الإسرائيلي بأضرار لحقت بخطوط التوتر العالي التي تزود بعض مفترق طرق مصيري: صفقة أو تصعيد، وبالتزامن مع احتجاجات «تل أبيب» خرجت تظاهرات في الشمال أيضاً، في حيفا وكرميئيل، حيث طالب المتظاهرون أيضاً بعقد صفقة تبادل أسرى.

وقبل أيام، اتهمت هيئة باسم عائلات الأسرى وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، «بإحباط صفقة التبادل، مرةً تلو الأخرى»، مؤكدةً أن سياسات التخلي عن الأسرى، التي بدأت منذ اندلاع الحرب في الـ٧ من تشرين الأول الماضي، «لم تتوقف حتى الآن»، يُذكر أن رئيس حزب «معسكر الدولة» الإسرائيلي، بيني غانتس، حذّر قبل يومين من أن الأسرى لدى المقاومة في قطاع غزة «لا يملكون مزيداً من الوقت».

وكان رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية أعدوا لنتنياهو أن «الوقت الملائم للتوصل إلى اتفاق ينفّذ، عبر وثيقة مكتوبة أعطوه إياها، خلال اجتماع عقد الخميس، من أجل البحث في تحضير مواجهة الهجمات المرتقبة على إسرائيل، وحذّر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون من أن التأخير والإصرار على مواقف معينة في المفاوضات «يمكن أن يكون ثمنها إزهاق أرواح الأسرى».

من جانب آخر ورغم التكتم المتعمد بشأن الخسائر، اعترف الإعلام الإسرائيلي بأضرار لحقت بخطوط التوتر العالي التي تزود بعض مفترق طرق مصيري: وحذّر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون من أن التأخير والإصرار على مواقف معينة في المفاوضات «يمكن أن يكون ثمنها إزهاق أرواح الأسرى».

من جانب آخر ورغم التكتم المتعمد بشأن الخسائر، اعترف الإعلام الإسرائيلي بأضرار لحقت بخطوط التوتر العالي التي تزود بعض مفتر